النهار
81 سنة

لقاء تضامني مع خيمة المعتقلين في السجون السورية
مخيبر: لاستعادة مَن ما زالوا على قيد الحياة

جانب من المشاركين في اللقاء التضامني مع المعتقلين في السجون السورية في وسط بيروت أمس. (سامي عياد)

لمناسبة مرور تسع سنوات على اقامة خيمة الاعتصام لاهالي المعتقلين في السجون السورية، نظم الاهالي لقاءً تضامنيا في حديقة جبران خليل جبران قبالة "الاسكوا"، في حضور مقرر لجنة حقوق الانسان النائب غسان مخيبر، وممثل المفوض السامي لحقوق الانسان في لبنان عبد السلام احمد وجمع من ممثلي هيئات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية وهيئات شبابية لبنانية وفلسطينية وأهال رفعوا صور ابنائهم.

وتحدثت في مستهل اللقاء باسم اهالي المخفيين قسراً في السجون السورية سونيا عيد، فأكدت استمرار الخيمة الى ان تنتهي هذه المأساة الانسانية. وناشدت وسائل الاعلام "جعل قضية المفقودين مادة يومية في الاعلام"، ومنظمات حقوق الانسان في العالم والامم المتحدة "السعي الى انهاء القضية لقفل الملف". وطالبت بلجنة وطنية قوامها محامون وممثلون للأهالي لمتابعة القضية واعادة درس الملفات واحالة الموضوع على المدير العام للامن العام اللواء عباس ابرهيم. وألقت رئيسة لجنة اهالي المخطوفين في لبنان وداد حلواني كلمة تضامنية.

ودعا النائب مخيبر في كلمة الى كشف كامل لمصير المفقودين من خلال هيئة مستقلة تتمتع بصلاحيات ووظيفتها الدائمة البحث في الملف واقامة العدالة باستعادة من زالوا على قيد الحياة (...). وعما نشر في وسائل الاعلام اخيراً عن المعتقلين في السجون السورية، قال "إن هذا جزء من معلومات نشرت منذ عام 2013/5/28 بتقرير موثق وكبير". واعتبر ان اللجنة اللبنانية - السورية فشلت في اعطاء اي نتيجة، لذلك يجب تحديد جهة لادارة الملف من ضمن المؤسسات. وأعلن التزام موعد عملي لتقديم اقتراح قانون لتشكيل مؤسسة تتابع الملف.

ثم كلمة لأمين عام المركز اللبناني لحقوق الانسان وديع الاسمر، واخرى لجمعية "سوليد" غازي عاد طالب فيها بإنشاء هيئة وطنية لضحايا الاخفاء القسري تكون صلاحيات تسمح لها بالعمل الجدي والقانوني. ورأى ان الوثائق التي نشرت في الاعلام عن اللبنانيين في السجون السورية تستوجب تحركا لبنانيا رسميا للاجابة عن مدى صدقيتها ودقة المعلومات فيها". وذكر انه توجه الى وزير الخارجية جبران باسيل وطلب توجيه سؤال الى السلطات الرسمية السورية عبر ممثلها في لبنان عن صحة الوثائق، فطرح الموضوع على السفير السوري وجاء الجواب بالنفي. وأضاف عاد: "جواب سعادة السفير حمل لغة تهكمية مرفوضة منا بشكل قاطع اذ قال: "ان المعلومات تأتي من "البصارين" وقارئي الطالع". وتابع: "إن شهادات الأهل وشهادات المعتقلين السابقين وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومراسلات لجان العمل على الاخفاء القسري في الأمم المتحدة لا تستند الى البصّارين" بل الى معلومات موثقة تستوجب من الجانب السوري موقفا أكثر جدية وشفافية لمعالجة هذه القضية الحساسة".

وطالب عاد الدولتين اللبنانية والسورية بنشر تقرير مفصل عن عمل اللجنة اللبنانية - السورية المشتركة، وانشاء الهيئة الوطنية لضحايا الاخفاء القسري. وسلسلة خطوات للكشف عن مصير المعتقلين. كما طالب الدولة السورية التزام الاتفاق القضائي الموقع بين لبنان وسوريا عام 1951 وتوصيات لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة وتشكيل هيئة مستقلة للنظر في حالات الاخفاء القسري للمواطنين اللبنانيين الذين اعتقلتهم على الأراضي اللبنانية ونشر لائحة رسمية ومفصلة بأسماء المعتقلين وأماكنهم والأحكام الصادرة في حق كل اللبنانيين الذين تم اعتقالهم على يد القوات السورية التي عملت في لبنان بين الأعوام 1976 و2005".